

## «البلدية» رهن ائتلافات «المستقبل»

هتاف دهام

لم تُبلِّغ احتمالات تأجيل الانتخابات البلدية من الحسيبان، فالتطورات في الأيام المقبلة سترسوم مشهد المرحلة المقبلة لا سيما أن إجراء هذا الاستحقاق البلدي ستتفتي معه ذرائع عدم إجراء الانتخابات النيابية والتعميد مرة ثالثة للمجلس النيابي الحالي، رغم أنه من الخطأ التكهّن بمأل البرلمان قبل عام وثلاثة أشهر.

يؤكد وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق في لقاءاته الخاصة وجوب إجراء الانتخابات البلدية في موعدها، وأبلغ رئيس المجلس النيابي نبيه بري أنه ماضٍ في التحضير للانتخابات البلدية، لا سيما أن الأخير يرى أنّ ليس هناك من سبب على الإطلاق لعدم إجرائها. وعلى مستوى التفاهم بين حزب الله وحركة أمل، الأمور على ما يرام والتحضيرات جارية رغم الاتفاق على إبقاء القديم على قدمه للاحقة اعتماد النسبية التمثيلية في تشكيل اللوائح، وإبقاء رئاسة بلديات بعض القرى التي سُمّاهها حزب الله في الانتخابات السابقة كما هي، وكذلك الحال مع حركة أمل في تسمية رئاسة بلديات بعض القرى الجنوبية الأخرى.

تتقلّ أوساط سياسية عن رئيس تيار المستقبل سعد الحريري عدم رغبته في حصول هذا الاستحقاق في أيار المقبل، فالإمكانات اللوجستية المطلوبة غير متوفرة، وهو يحتاج في كل النقاط إلى فريب تتوّع وتنافس إلى بناء توافقات، صحيح أنه بدأ يُعدّ العدة لهذه التفاهات في طرابلس والبقاع الغربي وزحلة وصيدا وبيروت، لكنه لا يزال يفضل خيار التأجيل، مع تراجع مؤيديه في الوسط السنّي وتعرّفه المالي، وفي الأسابيع الماضية سادت بعض التكهّنات في أوساط مختلفة تخشى من حصول أي حادث أو تطوّر أمني أو اضطراب سياسي ما يشكل ذريعة لتأجيل الانتخابات البلدية.

من الملاحظ أنّ جميع الأطراف لغاية اللحظة لا يقومون بالجهد الكافي، وحركة القوى السياسية ليست كافية لخلق بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات البلدية، والجوّ هامد في تشكيل اللوائح والقيام بالتحضيرات اللازمة والناس تتعاطى وكأنها لا تصدق أنّ الانتخابات ستجري، رغم أنّ التيار الوطني الحر المتمسك، كما تقول مصادر مقرّبة من الجنرال ميشال عون لـ«البناء» يتحالفتها التي كانت جارية في الانتخابات عام 2010، لا سيما مع الحزب السوري القومي الاجتماعي، يرغب وحزب «القوات» أنّ تحصل هذه الانتخابات التي من شأنها أنّ تركز معادلة جديدة يكسب خلالها هذا التحالف البرتقالي – الزبني 75% من البلديات المسيحية، فتحالفه مع «القوات» لا يعني على الإطلاق التحزي عن حلفائه. لكن هذا التكتل المسيحي الجديد وفق ما يؤكّد مدير مركز بيروت للأبحاث والدراسات عبّو سعد في حديث لـ«البناء» ينتظر بفارغ الصبر أن تحصل الانتخابات البلدية لأنّ من الواضح أنه سيفوز فوراً كبيراً في معظم البلديات المسيحية. وكذلك الأمر مع التكتل الشعبي والحزب التقدمي الاشتراكي الذي لايعاني من أيّ مازق يستوجب تأجيل الانتخابات، وهو سيعقد تفاهات في عاليه والشويفات وما إلى ذلك في مناطق تواجد مع القوى الدرزية الفاعلة.

صحيح أنّ تيار المستقبل أول الخاسرين من التحالفات الجديدة، لكن سعد يشدّد على أنّ استطلاعات الرأي حول نتيجة التعرّف على اتجاهات الراي العام من الانتخابات البلدية تبقى غير جديّة وغير دقيقة قبل دعوة الهيئات الناخبة، لأنّ الناس لا تكون مهياة.

ورغم ذلك، يرى سعد أنّ عواقب سياسية أمام إجرائها، وتيار المستقبل بعد عودة الرئيس سعد الحريري من الرياض استطاع أن يصيغ تفاهات وليس تحالفات مع قوى رئيسية في مناطق حساسة من شأنها لو نجحت أن ترتب لوائح ائتلافية في طرابلس بعد التوافق الذي حصل مع الرئيس نجيب ميقاتي والوزيرين السابقين محمد الصفدي وفيسل كرامي على إيجاد شخصية لرئاسة بلدية طرابلس تحظى بقبول الجميع، فهو لا يستطيع أن يخوض معركة انتخابية في وجه هؤلاء الثلاثة، لأنه سيخرج خاسراً منها، وفي البقاع الغربي لن يقدم على تشكيل لوائح انتخابية في بعض القرى والبلدات البقاعية، من دون التفاهم مع رئيس حزب الاتحاد الوزير السابق عبد الرحيم مراد الذي يحظى بشعبية وحضور كبيرين. وعدم التفاهم مع مراد سينعكس سلباً على تمثيله في هذه البلديات. أما في صيدا فيجري الحديث عن لائحة يتملّق فيها رئيس التمثيليم الشعبي الناصري النائب السابق أسامة سعد وستحتلّ ذلك بكيفية اختيار مرشحين يمثلونه في البلدية، بعد اللقاءات التي عقدت بينه وبين النائب بيهية الحريري، وهذا قد يشي بتشكيل لوائح ائتلافية.

لا يريد الحريري أن يخسر في أيّ مكان، ولذلك يركض وراء عقد تفاهات محبلة، ويعمل على تمثيل تياره في الكثر من البلديات المحسوبة عليه، فهو لا يستطيع أن يأخذ بلدية وحده، إذا لم يتحالف مع العائلات ومع بعض القوى السياسية. في بيروت التي يحاول رئيس التيار الأزرق مع حالة الارتباك التي يعيشها، تجنبها معركة انتخابية بلدية، وتشكيل لائحة ائتلافية مع التيار الوطني الحر الذي يسمّى المسيحيين ومع الطاشناق الذي سيختار أسماء الأزمن الثلاثة، يواجهه لا يقل أهمية عن طرابلس والبقاع الغربي. فقناره من الممكن، كما يقول سعد، أن يخسر معركة بيروت لو شكّلت لائحة تضمّ حزب الشعبي (حركة أمل وحزب الله)، التيار الوطني الحر، حزب الطاشناق والشخصيات السنّية المستقلة في بيروت (حزب الحوار الوطني)، والأخرى المنضوية في فريق 8 آذار (المؤتمر الشعبي اللبناني، والمرابطون) والأحباش، حيث يستطيع هذا التحالف أن يحصل على 24 مقعداً، لكن مدير مركز بيروت للأبحاث والدراسات يستبعد الأمر لأنّ حزب الله والرئيس بري لن يدخلا في معركة يفوزان بها ضدّ تيار المستقبل، وفي الوقت نفسه تتسبّب بفتنة، فالاستقرار وحفظ الأمن في البلد يتفقان عند حزب الله على أيّ معركة انتخابية. يخلط تحالف القوات – التيار الوطني الحر الأوراق في الانتخابات البلدية، فهذا التفاهم من شأنه أن يحقق فوزاً في 75% من البلديات المسيحية، ولذلك فإنّ للطرفين مصلحة في حصولها. لكن المستقبل الأول، كما يقول سعد، هو حزب القوات اللبنانية لأنه سيتملّق في معظم البلديات التي لم يكن له تمثيل فيها قبل ذلك. صحيح أنّ لقاء مرعاب عنوانه الرئيسي الملف الرئاسي مع ترشيح رئيس حزب القوات سمير جعجع الجنرال ميشال عون للرئاسة، لكن الواضح أيضاً أنه حسم التحالف في البلديات.

سيتمكّن كتتل الرابية – مرعاب من الفوز بغالبية بلديات عكار، وجزين التي تكون الرئاسة للتيار مع انضمام قواتيين إلى صفوف أعضاء البلدية، في حين أنّ هناك بلديات لن تشهد أيّ منافسة بتاتاً مثل بلدية الحدث التي اكتسح فيها التيار الوطني الحر الانتخابات الماضية بفارق كبير في المعركة التي خاضها ضدّ القوات، في حين أنّ التحالف اليوم سيقتضي على عنصر المنافسة.

أما في قضاء المتن فإنّ العوامل الحزبية والسياسية

## البناء

ستختلط، كما يرى سعد، بالعائلية وربما تخاض معارك في بلدات وتحصل ائتلافات في بلدات أخرى. في ساحل المتن قد تحصل تفاهات قوتاية عونية وتشكل لوائح ائتلافية في الجديدة، البوشرية، الدكواتة مع النائب ميشال المر تحسم مسار المعركة، باستثناء بلدية سن الفيل، التي ستشهد معركة كبيرة من قبل حزب الكتائب بالتفاهم مع المر. لكن خوض هذه المعركة من قبل الصيفي رهن سير المفاوضات وتشكيل لوائح ائتلافية، لكن من الصعب أن يحصل ائتلاف مع الكتائب في بلدات ولا يحصل في بلدات أخرى، وأن كانت بعض المعادلات ستبقى على حالها في بتغرين (المر)، بكفيا (الكتائب) برج حمود (حزب الطاشناق) ضهور الشوير (الحزب القومي) الذي ربما يشكل لائحة ائتلافية مع القوات في بعض البلديات، كما حصل في بلدية ضبية عام 2010.

في قضاء جبيل، لا يرى سعد معارك كبيرة إلا في جبيل المدينة بين رئيس البلدية الحالي زياد حواط المحسوب على الرئيس السابق ميشال سليمان وحلفائه من جهة، وبين حمود (حزب الطاشناق) ضهور الشوير (الحزب القومي) الذي

وفي تقديره أن المعركة الانتخابية في قضاء الكورة ستكون الأكثر حماسة، فالنقل الكبير في الكورة والمكانة الخاصة هما للحرز السوري القومي الاجتماعي، حيث يرجح سعد أن

يتحالف مع تيار المردة – النائب فريد مكاري، مقابل تحالف الوطني الحر والقوات، وسيكون هذا القضاء الأكثر تنافساً لا سيما أنّ الانتخابات البلدية في هذا القضاء تختلف عن «النيابية»، التي يلعب فيها الصوت السنّي دوراً من شأنه أن يؤكّد فوز القومي – مكاري – المردة، في حين أنّ السياق العام في الانتخابات البلدية مختلف، الصوت السنّي ليس عاملاً مؤثراً في كل البلديات، فهو فاعل في ددة الكورة، لكنه ليس كذلك في بلدات أخرى. أما بلدية أميون معقل الحزب القومي فهي تتألف من 15 عضواً قومياً، فحتى لو تحالفت الأحزاب السياسية كلها في المنطقة ضدّه قلن بتغيّر النتيجة، وخارج ذلك، ربما تحصل كما يقول مدير مركز بيروت للأبحاث والدراسات بعض المناقسات في بعض البلديات الزغرتاوية، فرغم فوز المردة بكل البلديات في عام 2010 باستثناء أربع، فإن سعد يعود إلى الانتخابات النيابية في عام 2009 التي خسّر فيها هذا التيار في معظم البلديات الزغرتاوية بفارق ضئيل، لكن تمثيله الكاسح في مدينة زغرتا التي تمثل ثلث القضاء ساعده على الفوز، ليؤكد سعد أنّ عدم مشاركة المقربين في الانتخابات البلدية كانت السبب في فوز هذا التيار، ففي لبنان لا أحد يعطي الانتخابات البلدية أهمية الانتخابات النيابية، ولا تاتي القوى السياسية بالمغتربين، كما فعل قبل الانتخابات النيابية باستثناء بلدات



## محامو تعديل قانون الإجراءات؛ محاولة تطبيق القانون المطعون به أمر غير دستوري

المادة 37 من النظام الداخلي للمجلس الدستوري على أنّ النص الذي تقرر إبطاله يعتبر كأنه لم يكن، ولا يرتب أي أثر قانوني، كما لا يمكن لأي مرجعية قضائية أو ادارية أن تضع اصول محاكمات جديدة لكيفية تنفيذ المادة 18 من قانون الإجراءات والزام المواطنين باجراءات غير منصوص عليها في القانون».

واعتبر «أن محاولة البعض تطبيق القانون المطعون به وغير النافذ وبخاصة في أثناء تعديله من اللجان المختصة هو أمر غير دستوري وغير قانوني ويلحق الضرر الجسيم بالمواطنين خاصة لناحية استغلال اللجنة لهذه الفوضى القانونية لتطبيق المادة 18 والتي تعتبر منعدمة الوجود لعدم نفاذ القانون ولانعدام وجود اللجنة الوحيدة الباطلة والتي تبث بكافة الطلبات ومنها كل ما يتعلق بالخبراء والصدوق وتبعا لها قرار الموازنة الذي يصحح دون موضوع، كما لعدة أسباب إذ لا يمكن تطبيق المادة 18 وتعيين الخبراء قبل اللجنة والصدنوق المنصوص عليها من المادة 1 إلى 18 وما يليها وتم ابطال في ذات المادة اللجنة الوحيدة المخولة بالإشراف على عمل الخبراء وتعيينهم والبث بتقاريرهم والاعتراضات عليهم، ولا وجود للصدنوق الذي يدعف عن المستأجرين والذي بمجرد تقديم الطلب اليه يقف دفع الإدلت».

## بلدية حمّانا تدعو إلى إيقاف العمل بمشروع سدّ القيسماني

إذا لم تتخذ إجراءات لرفع الضيم عنّا، ندعوكم لتنتوجه إلى أرض المشروع وإيقافه بالفاوة ولو كان هذا الأمر سبّتاّي علينا بالمشاكل، لأنه لم يعد لدينا سبيل لنحمي أهاليّنا من الخطر الجاثم إلا بالقوة».

وتحدّث المحامي جورج فرحات عن السبل القانونية التي أمّوا بها، فقال: «اليوم نقول إننا لا نزال تحت مظلة القضاء ولن نتوقف وسوف نستمر بالمتابعة والمراجعة، ملفنا موجود وهو مكتمل، وما ترونه اليوم حافظ إضافي للقضاء لكي يقوم بإنصافنا».

يجوز إقامة سدّ فوق خزان جوفي والتي تنتجته نقص في المياه

مطلوب وزير الصحة العامة وأئل ابو فاعور «بالتحرك وأخذ عينات لإنبات صحة ما نقول».

شدّد جمع المحامين للطن وتعديل قانون الإجراءات على أنّ «محاولة البعض تطبيق القانون المطعون به وغير النافذ، خاصة أثناء تعديله من اللجان المختصة هو أمر غير دستوري وغير قانوني».

ولفت في بيان إلى أنه «بتاريخ 26/6/2015 تم نشر قانون الإجراءات الجديد بالجريدة الرسمية بطريقة غير قانونية ودون الرجوع إلى قرار من مجلس الوزراء وخارج المهلة المنصوص عليها في القانون 646 الرّم أن تتم نشر القوانين في مدة أقصاها 15 يوما بحيث تقوم بعض المحاكم بتطبيقه دون الانتباه إلى هذا العيب الجوهري والرئيسي الذي يجعل القانون غير نافذ برمته لنشره خارج المهلة القانونية ودون العودة إلى مجلس الوزراء، كما إنه وبعد الطعن به أصدر المجلس الدستوري بتاريخ 6 آب 2014 قراراً بإبطال المواد 7 و 13 والفقرة ب 4- من المادة 18، والتي تتعلق باللجنة التي لها جانب إشرافي مباشر على عمل الخبراء استناداً إلى المادة 18 وغيرها التي أبطلت، ولها جانب وعمل إداري متصل بعدة وزارات ومنها وزارة المال ووزارة الشؤون الاجتماعية».

أضاف البيان: «صرح رئيس المجلس الدستوري القاضي عصام سليمان لجريدة «الإخبار» التي نشرت بتاريخ 07 آب 2014 تأكيد «أنه لا يمكن تطبيق قانون الإجراءات بلا المواد والفقرات التي جرى إبطالها، ونصت

## تجمع مزارعي بعلبك؛ لإيقاف ضخ المياه من الأبار الارتوازية

عقد «تجمع مزارعي بعلبك، لقاء في قاعة جمعية الشبيبة الخيرية، حضره النائب كامل الرفاعي، عضو مجلس بلدية بعلبك أنطوان الوف، فاعليات وحشد من مزارعي المدينة».

وأصدر المجتمعون بياناً تلاه رئيس التجمع خالد الزكرة قال فيه: «أمام هذا الواقع الصعب ومخاطر استمرار جفاف نبع رأس العين، تداعت فاعليات بعلبك خلال العامين المنصرمين إلى التحرك ونفذت عدة اعتصامات وراجعت المسؤولين من وزير الزراعة أكرم شبيب ومحافظ بعلبك بشير خضر ورئيس بلدية بعلبك حمد حسن، ورئيس مصلحة المياه، توصلنا خلالها إلى الإقرار بالمخاطر التي تحيط بمياه نبع رأس العين جراء استخدام الأبار، وتعهد الجميع بمتابعة الموضوع إلا أنّنا وصلنا إلى طريق مسدود».

وأضاف: «إزاء هذا الوضع نطالب بإيقاف ضخ المياه من الآبار الارتوازية (10-11) و(16-17-18) والتفتيش عن مصادر مياه جديدة خارج حوض رأس العين، وتحديد حرم مجرى نبع ونهر رأس العين في أسرع وقت ممكن ووقف التعديلات عليه، ودعوة أهالي بعلبك للمشاركة في التحركات المقبلة لحماية المواقع الطبيعية ومصالح أبناء المدينة العامة التي لا تعلق عليها أي مصلحة أخرى، ودفع التعويضات المالية لأصحاب المقاهي والمزارعين من قبل الشركة المستعمرة وهي مؤسسة مياه البقاع».

وختم الزكرة محذرا من أنه «في حال لم تلق تحركات المزارعين وأهالي المدينة أي نتائج ملموسة، فتوقعوا تصعيدا سلميا في تحركاتنا المقبلة».



خلال اللقاء في قاعة جمعية الشبيبة الخيرية

### مواعيد

- ستقبل وزير الطاقة والمياه أرترور نظريان، عند العاشرة من صباح اليوم في مكتبه في الوزارة. كورنيش النهر، السفير الإيطالي ماسيمو ماروتي.
- حفل إطلاق خطة العمل بعنوان «الاستهلاك والإنتاج المستدام للقطار الصناعي في لبنان»، يتحدث فيه وزير البيئة محمد المشنوق ووزير الصناعة حسين الحاج حسن ورئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل وممثل عن UNEP، عند العاشرة من صباح اليوم في وزارة البيئة. القاعة الخضراء.
- تعقد لجنة الإدارة والعدل جلسة عند العاشرة من صباح اليوم برئاسة النائب روبرير غانم.
- وعند العاشرة والنصف تعقد لجنة الإعلام والاتصالات جلسة برئاسة النائب حسن فضل الله، للاستماع إلى وزير الاتصالات حول شبكة الانترنت غير الشرعية في لبنان.
- وتعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة المال والموازنة، جلسة عند الثانية عشرة ظهرا برئاسة النائب ياسين جابر. ويتراس النائب سمير الجسر للجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية، في الوقت عينه.